حركات الإصلاح السعودية في مواجهة الأمن والقضاء

2003 – 2011

بسمة حجازي- شؤون خليجية-

فتحت عبارة "رؤيتكم هي رؤيتي ومشروعكم هو مشروعي" شهية جميع التيارات للمشاركة. ففي العام نفسه، قدمت 450 شخصية شيعية خطاباً مماثلاً بعنوان "شركاء في الوطن"، احتوى مطالب مماثلة وأضيف عليها مطالب خاصة بالشيعة في السعودية، رغم وجود أسماء من النخب الشيعية ضمن الموقعين على الخطاب الأول.

وأدى مرور العرائض بسلام لتحفيز بعض من وقع العريضة السابقة لرفع سقف المطالب أكثر، فصدر بيان "الإصلاح الدستوري أولاً"، الذي تلخصت مطالبه في إقرار الحقوق والحريات العامة وانتخاب مجلس نواب للشعب، والفصل بين السلطات، واستقلال القضاء، وفتح الأفق أمام مؤسسات المجتمع المدني بجميع أشكالها.

لكن للأسف عادت سلطات الضبط والقضاء لملاحقة الإصلاحيين وإغلاق نوافذ الأمل، التي فتحتها استجابة ولي العهد السعودي لخطاب الرؤية، فتمت محاكمة أشهر الموقعين والفاعلين في استصدار البيانين. حيث بدأ عام 2004 التحقيق مع كلٍ من الدكتور عبد الله الحامد والدكتور متروك الفالح والأستاذ علي الدميني. وتلخصت تهم الادعاء في الديباجة التي تمت بها ملاحقة لإصلاحيين منذ الخمسينات، وهي التشكيك في نهج ولي الأمر، والتشكيك في استقلال القضاء، والتدليس على الناس، وتأليب الرأي العام، وتشكيل جماعات ضغط على الدولة وتشويه سمعتها. وتعاطى القضاء مع هذه التهم بحذافيرها رغم دفوع المتهمين المحكمة. وحُكم على الناشطين الثلاثة عام 2005 بالسجن 9 سنوات للدميني و7 للحامد و6 للفالح. وتم الإفراج عنهم بعفو من الملك عبد الله بعد توليه الحكم، فلم يقضوا إلا 3 أشهر من المحكومية.

وبالاطلاع على لائحة الادعاء، فإن المحاكمة بلا أدنى شك كانت لتبني الخطابات الإصلاحية، بما في ذلك الخطاب الذي وافق عليه ولي العهد شخصياً. ففي هذا الجزء من اللائحة يصرح الادعاء بأن خطاب الرؤية ضمن التهم الموجهة للإصلاحيين الثلاثة:

 "كان مما أفاد به المدّعى عليه الأول (الحامد) قيامه بالمشاركة في إعداد وتبني إصدار بيانات وعرائض، وقيامه بالسعي لجمع تواقيع عدد من المواطنين عليها، وأن فكرة إعداد خطاب (رؤية لحاضر….) بدأت أثناء لقاء في مملكة البحرين، حيث جرى نقاش بين عدد من الأطياف الثقافية، منها إسلامية وليبرالية وعلمانية واتفق بينهم على أسسه، وشارك هو في إعداده".

وبعد فترة من انتظار تحقيق التجاوب الموعود في الخطابات السابقة عاد الإصلاحيون من جديد عام 2007، لصياغة البيانات التي تدعو مباشرةً الى إصلاحات جذرية عميقة، وعلى رأسها المطلب الذي ولد من الخمسينيات وهو الملكية الدستورية. نشر الإصلاحيون خطاب "معالم في طريق الملكية الدستورية" للتأكيد على المطالب التي اشتملت عليها العرائض السابقة، وحشدوا لأكبر عدد من الموقعين، كما أضافوا عليها العديد من المطالب الخاصة بمعالجة الفقر وأزمة السكن، ومراقبة وسحب بعض صلاحيات وزارة الداخلية السعودية.

وقع إصلاحيون ممن وقعوا بعض البيانات السابقة على هذا البيان، منهم الدكتور سليمان الرشودي والدكتور عبد الله الحامد، وساعد في صياغة البيان الدكتور موسى القرني والدكتور إبراهيم المسلم والناشط خالد العمير وآخرون.

وفي العام نفسه وأثناء اجتماع دوري لمجموعة من الإصلاحيين في استراحة المحامي عصام بصراوي في جدة، تم اعتقال بعض من وقع على العريضة بعد أن وجهت لهم اتهامات بدعم أعمال عنف في العراق، والانتساب لتنظيم القاعدة، والخروج على ولي الامر. وهم 9 اشخاص من أصل 16 شخصاً اتهموا بذات التهم ضمن القضية الشهيرة المعروفة بقضية إصلاحيي جدة. الاعتقال جاء بطريقة المداهمات المسلحة، وانتهكت فيه حقوق هؤلاء الإصلاحيين وجلهم أكاديميون معروفون، وهو ما انتقدته الهيومان رايتس وواتش في تقرير نشرته تدعو فيه السلطات السعودية لإطلاق سراح الإصلاحيين، وانتقدت الحكومة السعودية:

"من جديد تحاول السلطات السعودية إسكات الإصلاحيين، بدلاً من الدخول في حوارٍ حول القضايا الجدية التي يعمل عليها هؤلاء الرجال، ويعتبر سبعةٌ من هؤلاء المحتجزين من دعاة الإصلاحات السياسية والاجتماعية البارزين منذ زمنٍ طويل".

وبعد 3 سنوات من الاعتقال التعسفي بدأ الإفراج تدريجياً عن بعض المعتقلين، وشمل أربعة من المعتقلين التسعة بدون عرضهم على القضاء. ثم بدأت محاكمتهم عام 2010، وقام بعض المحامين بالتوكل عنهم ورفعوا قضايا في ديوان المظالم، ومنهم المحامي المعتقل حالياً وليد أبو الخير، وتمت إحالة القضية للمحكمة الجزائية. واتهم الادعاء العام تسعة منهم بالتخطيط للانقلاب وانتهاج فكر الخوارج، واتهم سبعة آخرين (جامعي تبرعات العراق) بغسيل الأموال، رغم أنهم كانوا يجمعونها بنظر الحكومة السعودية.

ومرةً أخرى وقف القضاء السعودي بالمرصاد لهؤلاء الإصلاحيين، وكان حليفاً لخصمهم بلا تورع، وأصدر لأجل ذلك أكثر الاحكام قسوة في تاريخ الإصلاحيين السعوديين، حيث حكم عليهم بعد 3 سنوات من الاعتقال التعسفي بلا محاكمة، بما مجموعه 228 سنة، جاءت مفصلةً كالتالي:

الدكتور سعود الهاشمي: السجن لمدة 30 سنة والمنع من السفر لمدة 30 سنة أخرى بعد إطلاق سراحه، وفرض غرامة قيمتها 2 مليون ريال.

عبدالعزيز الخريجي: السجن لمدة 22 سنة، والمنع من السفر لمدة 20 سنة أخرى بعد إطلاق سراحه، وفرض غرامة قيمتها مليون ريال.

موسى القرني: السجن لمدة 20 سنة والمنع من السفر لمدة 20 سنة أخرى بعد إطلاق سراحه.

الدكتور سليمان الرشودي: السجن لمدة 15 سنة والمنع من السفر لمدة 15 سنة أخرى بعد إطلاق سراحه.

عبدالرحمن خان: السجن لمدة 20 سنة والمنع من السفر لمدة 20 سنة أخرى بعد إطلاق سراحه.

عصام بصراوي: السجن لمدة 10 سنوات والمنع من السفر لمدة 10 سنوات أخرى بعد إطلاق سراحه.

سيف الدين الشريف: السجن لمدة 10 سنوات والمنع من السفر لمدة 10 سنوات أخرى بعد إطلاق سراحه.

فهد القرشي: السجن لمدة 10 سنوات والمنع من السفر لمدة 10 سنوات أخرى بعد إطلاق سراحه.

عبدالرحمن الشميري: السجن لمدة 10 سنوات والمنع من السفر لمدة 10 سنوات أخرى بعد إطلاق سراحه.

وليد العمْري: السجن لمدة 25 سنة، والمنع من السفر لمدة 25 سنة أخرى بعد إطلاق سراحه.

عبد الله الرفاعي (يحمل جنسية سورية): السجن لمدة 15 سنة وترحيله إلى سوريا بعد إطلاق سراحه.

معتصم مختار: السجن لمدة 10 سنوات والمنع من السفر لمدة 10 سنوات أخرى بعد إطلاق سراحه.

ردة المجايشي: السجن لمدة ثماني سنوات والمنع من السفر لمدة ثماني سنوات أخرى بعد إطلاق سراحه.

خالد العباسي: السجن لمدة ثماني سنوات والمنع من السفر لمدة ثماني سنوات أخرى بعد إطلاق سراحه.

صالح الراشدي (يحمل جنسية يمنية): السجن لمدة خمس سنوات والترحيل إلى اليمن بعد إطلاق سراحه.

وتلخصت التهم في جملة من الدعاوى المعروفة سلفاً، كالخروج على ولي الأمر والافتئات عليه، والتشكيك في السلطات ونزاهة القضاء، غير أن الادعاء استغل موجة الكراهية السائدة لتنظيم القاعدة آنذاك ليلصقها بهؤلاء الإصلاحيين، فاتهمهم جميعاً باعتناق فكر القاعدة وتمويل الإرهاب.

وقد أدانت منظمة العفو هذه الأحكام التعسفية الطويلة والانتهاكات التي رافقت الاعتقال والاحتجاز، ومن ثم المحاكمة، ووصف فيليب لوثر هذه التهم بالخطيرة جداً، وقال: "من المعروف أنَّ للسلطات السعودية سجلاً في معاقبة الأشخاص الذين يدعون إلى التغيير السياسي السلمي، واحترام حقوق الإنسان ليس إلا، وتصفهم بأنهم يشكلون تهديداً أمنياً". كما تمت إدانة القضية وتناولها بشكل واسع بسبب انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وما بذله المحامون والمتعاطفون مع القضية من جهد ملحوظ كلف الكثير منهم حريتهم، ومنهم المدون فؤاد الفرحان.

وأطلق سراح بعض المحكومين، بينما لا يزال آخرون معتقلين كالدكتور سعود مختار الهاشمي، والدكتور موسى القرني، وعبد الرحمن الشميمري.

ويبدو أن هذه التجربة المريرة كانت كفيلة بإعادة صياغة مفهوم المطالب المدنية والسياسية لدى بعض الإصلاحيين، فكانت ولادة أول حراك ميداني حقوقي وسياسي على الأرض عام 2009، وهي جمعية حسم، والتي سأقوم بتأجيل الحديث عنها قليلاً، لاستعراض آخر الأوراق التي قدمها الإصلاحيون في مجال المخاطبات المكتوبة.

ففي عام 2011 اجتاحت العالم العربي موجة الاحتجاجات الشعبية السلمية ذلك الحين، والمعروفة بالربيع العربي، والتي طالبت بالإصلاحات السياسية والاقتصادية ومحاربة الفساد في البلدان العربية، واقتلاع أنظمة حكم ديكتاتورية معمرة لم تقدم خلال فترات حكمها الطويل ما يشفع ببقائها.

فعاد الإصلاحيون السعوديون لاستباق الزمن وتقديم عريضة إصلاحية تدعو إلى إصلاح مؤسسات الدولة بشكل جذري، وهو الخطاب الأكثر شهرة في تاريخ الإصلاح السعودي المعروف بـ "نحو دولة الحقوق والمؤسسات". نص الخطاب على ضرورة القيام بإصلاحات جوهرية لإصلاح النظام السياسي، وأهمها: مجلس شورى منتخب بصلاحيات واسعة، فصل رئاسة الوزراء عن الملك، استقلال القضاء وتطويره، إيجاد حلول جذرية وحاسمة لمشاكل الفساد والبطالة، والسماح بممارسة العمل المدني كإنشاء الجمعيات والنقابات ونحوها، وإطلاق حرية التعبير، والإفراج عن معتقلي الرأي والمنتهية محكوميتهم. ووقع على هذا الخطاب العديد من الأكاديميين والاصلاحيين والنخب، وعدد كبير جداً من المواطنين استشعروا ضرورة الإصلاح في ذلك الوقت الحرج، فوقع نحو 9000 شخص على البيان.

نُشر في العام نفسه عدة بيانات، لكنها لم تجد الشعبية نفسها التي وجدها خطاب نحو دولة المؤسسات، ومنها "إعلان وطني للإصلاح". كما وقع 47 شاباً وشابة من الكتاب والمثقفين في العام نفسه خطاباً مماثلاً بعنوان "رسالة شباب 23 فبراير إلى الملك".

وسأعود في الجزء الرابع للحديث بالتفصيل عن تجربة حركية فريدة، تغيرت بعدها مفاهيم العمل الحقوقي والإصلاحي في السعودية.. فانتظروها.